Control Risks

المنتدى الاستراتيجي العربي
ARAB STRATEGY FORUM

حالة العالم العربي في 2024: الفرص والمخاطر

2024
2025
2026
2027
2028

المقدمة

عمل المنتدى الاستراتيجي العربي بالتعاون مع «Control Risks» على تحليل الأحداث والمتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية على مدى العقدين الماضيين، وتحديد الفرص والمخاطر التي من شأنها تحفيز التغيير السياسي والاقتصادي خلال السنوات الخمس المقبلة.

وتعد «Control Risks» شركة استشارات رائدة في مجال تقييم المخاطر العالمية وإدارتها، حيث تساعد في إنشاء مؤسسات آمنة ذات مرونة تتوافق مع المعايير في عصر يتسم بالمخاطر المتغيرة على نحو مستمر.

ويعتمد كل ما تقوم به الشركة على قناعتها الراسخة بأخذ المخاطر على محمل الجد والتعامل معها بكونها عاملاً مهماً لتحقيق النجاح، حيث تقدم للمتعاملين الرؤى والخبرات التي يحتاجون إليها، والتأكد من استعدادهم لحل المشكلات والأزمات والتغلب على الصعوبات كافة، والذهاب إلى ما هو أبعد من حلّ المشكلات وتوفير الرؤية الدقيقة والذكاء اللازمين لانتهاز الفرص وتحقيق النمو.

نظرة عامة

خلال عقدين من الاضطرابات، تعرض النظام العالمي أحادي القطب لهزات قوية، ما أعاد تعريف العالم العربي ودوره على الساحة العالمية.

تحتاج حكومات المنطقة العربية خلال الأعوام الخمسة المقبلة، وفي ظل تصاعد وتيرة نفوذها وتزايد تفاعلها مع القضايا الدولية، إلى مجابهة الواقع والتعامل مع الحقائق والتوقعات على الصعد كافة، الدبلوماسية والتجارية والأمنية، وذلك بالتزامن مع تأسيس شراكات جديدة تقوم بدور محوري في الشؤون العالمية.

وبفضل رؤيتها وطموحاتها، اغتنمت الحكومات العربية الفرص الجيوسياسية والاقتصادية التي ساهمت في جعلها أطرافاً فاعلة ذات نفوذ سياسي واقتصادي متنام على الساحة الدولية، لا سيّما داخل المنطقة.

ويتعين على هذه القوى أن تواصل على مدى السنوات الخمس المقبلة، اختيار القضايا التي ترغب في قيادتها وتحديد دورها في النظام العالمي الجديد.

وفي عام 2024 والسنوات اللاحقة، سوف يستمر انعدام الأمن والصراع خارج العالم العربي وداخل حدوده وعلى أطرافه، في زعزعة الاستقرار وكبح الفرص في المنطقة؛ إذ إنه في العديد من الدول العربية، لم تعد الجهات والكيانات الفاعلة من غير الدول تتمتع بالنفوذ في ساحة المعركة وحسب، بل تسيطر أيضاً بشكل متزايد على القوى السياسية والاقتصادية، ما يزيد من تعقيد عمليات الوساطة في حل النزاعات والتعاملات الثنائية والاستثمار.

وفي حال تمكنت جهود الوساطة التي تقودها الدول العربية من التقدم والبناء على نجاحات السنوات القليلة الماضية، فمن شأن عام 2024 أن يشكّل نقطة تحوّل مهمة عندما تعتمد المنطقة العربية على نفسها لحلّ النزاعات القديمة والجديدة في المنطقة وخارجها.

وتهدف الرؤى والاستراتيجيات الوطنية التي أعلنت عنها الحكومات في العالم العربي منذ عام 2011 إلى معالجة نقاط الضعف في إعداد السياسات وتنفيذها التي شكّلت في كثير من الأحيان تحدياً للاستقرار السياسي في العديد من البلدان، فضلاً عن تعظيم إمكانات الشباب إلى أقصى حد من خلال تنمية رأس المال البشري وتطويره.

حملت هذه الرؤى مفتاح التنوع الاقتصادي القادر على دفع المنطقة العربية نحو دور أكثر أهمية في التجارة العالمية وسلاسل التوريد خلال الأعوام الخمسة المقبلة، لتصبح مركزاً رئيسياً ومهماً في قطاعات كانت تعد هامشية، أو لم تكن موجودة في الأصل.

ويقوم العالم العربي في الوقت الراهن بدور بارز في منظومة الطاقة التقليدية، وهو في صدد تحقيق دور قيادي في منظومة الطاقة العالمية مستقبلاً من خلال الاستثمارات في الطاقة المتجددة والهيدروجين. كما تعتزم الحكومات العربية على مدى السنوات الخمس المقبلة، الاستفادة من الإنجازات الأخيرة عبر تسخير مبادرات تحول الطاقة بوصفها محفزاً للتنمية والتنوع الاقتصادي، وذلك بالتزامن مع احتضان المنطقة للثورة الصناعية الرابعة.

وستدفع الطموحات لتطوير قطاعات تكنولوجية رائدة، بما في ذلك التكنولوجيا المالية (فينتك) والتجارة الإلكترونية وثقافة الشركات الناشئة التي تعتمد على التكنولوجيا، إلى جانب خطط تطوير رأس المال البشري كما تتبناها الرؤى الوطنية، بنهضة تكنولوجية والعمل على بناء طريق ناجح إلى المستقبل لاقتصادات المنطقة العربية.

20 عاماً..
في إعادة تشكيل العالم العربي

أعادت السنوات العشرون الماضية المضطربة، بدءاً من غزو الولايات المتحدة الأميركية للعراق في عام 2003، تشكيل العالم العربي، وأطلقت عملية تحول في النظام العالمي من نظام أحادي القطب إلى بنية متعددة الأقطاب. وسوف تستمر هذه التوجهات في إثارة المخاطر وخلق الفرص في المنطقة العربية خلال السنوات الخمس المقبلة.

لقد شهدت المنطقة خلال العقدين الماضيين سلسلة من الأحداث الرئيسية أدت إلى:

- إعادة النظر بشكل جوهري في مكانة المنطقة العربية وعلاقاتها مع النظام العالمي المتغير.
- تغيير المنافسات والتحالفات التي أعادت تشكيل المشهد السياسي والتحالفات التقليدية داخل المنطقة العربية.
- سلسلة من الصراعات – والكثير منها لا يزال مستمراً حتى اليوم – التي تزداد تعقيداً بسبب دور الجهات والكيانات الفاعلة من غير الدول في جميع أنحاء المنطقة، والتي يتم التصدي لها بمبادرات جديدة ونجاح الوساطات بقيادة الدول العربية.
- سلسلة من الرؤى طويلة المدى لتنويع الاقتصادات ووضع الأسس لتحول ناجح في الطاقة.
- تنامي الوعي بضرورة تطوير الصناعة والتركيز على التصنيع المحلي، وتطوير تقنيات جديدة، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمواجهة التحديات العالمية المستقبلية بشكل أكثر مرونة.

تعرض هذه المقدمة لمحة عامة عن الأحداث الرئيسية التي شكلت المنطقة على مدى السنوات العشرين الماضية، وكيف أسهمت في محركات المخاطر الخمسة والفرص التي تم تحديدها لعام 2024.

عام 2003

قبل عشرين عاماً، شنّت الولايات المتحدة الأميركية حرباً على العراق، وذلك في عام 2003 بعد هجمات 11 سبتمبر التي نفذها تنظيم القاعدة الإرهابي، وقد شكّلت حينها إلى جانب الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد نظام طالبان في أفغانستان، بما يُعرف بـ «الحرب على الإرهاب» استمرت لعقدين من الزمن.

وأسفر غزو العراق عن استمرار حالة عدم الاستقرار وتفاقم الصراع وفساد الحكم، فضلاً عن زيادة التوترات والانقسامات السياسية والعرقية والدينية في العراق والدول المجاورة لها.

كما دشن الغزو فترة طويلة من الانخراط الأميركي المكثف في المنطقة العربية، وكان له تأثير عميق على العلاقات الأميركية – العربية على المستويين السياسي والشعبي، ما أدى إلى تأجيج التوترات السياسية، فضلاً عن التأثير بشكل سلبي على تماسك النسيج الاجتماعي والسياسي في المنطقة العربية. وغرس الغزو أيضاً بذور نشأة الأطراف والكيانات الفاعلة غير الدولية في العراق التي تشكّلت في أعقاب الغزو الأميركي، ولا تزال تهيمن على السياسة العراقية، وأدى إلى صعود تنظيم «داعش» الإرهابي في العراق، قبل أن ينتشر لاحقاً في دول أخرى في المنطقة العربية وخارجها.

عام 2011

كانت الاحتجاجات التي اجتاحت العديد من بلدان المنطقة في عام 2011، ضمن ما يوصف بـ «ثورات الربيع العربي»، الحدث المحوري التالي الذي ساهم بشكل كبير في تشكيل المنطقة؛ فقد تسببت هذه الاضطرابات المدفوعة بتدهور مستويات المعيشة وتدهور الوضع الاقتصادي وانعدام فرص العمل، والإحباط من الأنظمة السياسية، إلى تغيير أنظمة الحكم في تونس ومصر وليبيا واليمن، وأشعلت أيضاً فتيل نزاعات طويلة الأمد في كل من ليبيا وسوريا واليمن.

ولا يزال إرث ما يوصف بـ «الربيع العربي» أن يلقي بظلاله على المخاطر والفرص للمنطقة العربية على مدى السنوات الخمس المقبلة، كما هو موضح في هذا التقرير.

ويمكن ربط العديد من النزاعات والصراعات الراهنة في المنطقة باحتجاجات «الربيع العربي» وتداعياتها التي أسهمت في ظهور الأطراف والكيانات الفاعلة من غير الدول وتغلغلها المتزايد في إدارة الوضع السياسي والاقتصادي. كما دفعت هذه الاحتجاجات صناع القرار في المنطقة العربية إلى التركيز على وضرورة تبني سياسات تحقق نمواً اقتصادياً على المدى الطويل، لتجنب تنامي استياء الشعوب وسخطهم في المستقبل بسبب تردي الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والارتقاء بمستوى الرفاه والتنمية البشرية في جميع أرجاء المنطقة.

عام 2014

شهد عام 2014 أوج الديناميات الأكثر تدميرية التي أطلقها غزو الولايات المتحدة الأميركية للعراق في عام 2003، والتحولات المتنازع عليها، والتداعيات الناجمة عن احتجاجات ما يوصف بـ «الربيع العربي» عام 2011، وتمثلت بظهور تنظيم «داعش» الإرهابي في العراق وسوريا واندلاع الحرب الأهلية في اليمن.

وقد نجح تنظيم «داعش» منذ بداية عام 2014 حتى نهاية عام 2015 بإحكام سيطرته على مساحات شاسعة من الأراضي في شمال ووسط وغرب العراق وشرق سوريا، وبحلول عام 2019 تمكن تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية والقوات العراقية والكردية من إلحاق الهزيمة بـ «داعش»، ولم يعد لهذا التنظيم سيطرة على أي مناطق رئيسية مأهولة بالسكان، سواء كان في العراق أو سوريا. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال هذا التنظيم الإرهابي والمنتسبون إليه يشكّلون تهديداً أمنياً في العديد من البلدان في المنطقة العربية وخارجها، ويستمر حتى يومنا هذا في شن هجمات متكررة على أهداف حكومية وأخرى مدنية في المناطق الريفية بالعراق.

في سبتمبر 2014، وبعد الإطاحة بالرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح في عام 2012، استولت جماعة الحوثيين المسلّحة على العاصمة اليمنية صنعاء، وسيطرت على غالبية أجهزة الدولة اليمنية. وفي مارس 2015، بعد أن تقدّم الحوثيون نحو الجنوب، بدأ تحالف بقيادة المملكة العربية السعودية بشن عمليات عسكرية لإعادة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً إلى السلطة، وقد أدت الحرب في اليمن وغياب الحكومة المركزية والفراغ الأمني، إلى ظهور جماعات إرهابية في مناطق عدة بالبلاد. وكان قد تم التوصل إلى اتفاق هدنة لوقف إطلاق النار في إبريل 2022، حيث انتهت الهدنة دون تمديد في أكتوبر من العام ذاته؛ ومع ذلك لا يزال بعض عناصر هذه الهدنة سارية إلى حد كبير، حيث خفت حدة القتال العنيف.

عام 2020

مثّلت جائحة كورونا (كوفيد - 19) نقطة مفصلية أخرى في تاريخ المنطقة على مدى العشرين عاماً الماضية، حيث من المتوقع أن يكون لها تأثيرات كبيرة على المحركات الخمس المحددة للمخاطر والفرص في المنطقة العربية على مدى الأعوام الخمسة المقبلة.

وقدّر البنك الدولي خسائر اقتصادات المنطقة بنحو 200 مليار دولار أميركي خلال ذروة الجائحة في الفترة من فبراير 2020 حتى أكتوبر 2021. ولا يبرز هذا الرقم التفاوت الكبير في الصدمة المالية التي شهدتها المنطقة العربية جرّاء الجائحة، وتباين معدلات التعافي في كل دولة على حدة.

بالنسبة لدول المنطقة التي شهدت تعافياً سريعاً نسبياً، مثل دول مجلس التعاون الخليجي، وتلك الدول العربية التي كان تعافيها أبطأ، ركزت الجائحة انتباه صناع القرار على الحاجة لبناء اقتصادات أقل اعتماداً على الموارد الطبيعية المستوردة (والمعرّضة لتذبذب الأسعار)، والتركيز على الصناعة والتصنيع المحلي، وتطوير قطاعات اقتصادية جديدة تعتمد على التكنولوجيا، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

التكيف من أجل الازدهار: كيف يمكن للعالم العربي تحديد دوره في ظل نظام عالمي متغير؟

أبرز النقاط:

- المنافسة المستمرة بين القوى الكبرى، الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والصين، حفزت على توطيد روابط أقوى بين دول الجنوب، مع إمكانات استثمارية ضخمة خلال الأعوام الخمسة المقبلة.
- أسهم العالم العربي في إعادة توجيه التجارة العالمية من خلال مقايضة العملات وتوسيع العلاقات التجارية.
- سيواجه قادة المنطقة سيناريوهات وظروفاً غير مألوفة كنتيجة للعلاقات الجديدة التي سينتج عنها تحديات غير متوقعة.

أبرز المخاطر:

- مع تزايد المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين، ستواجه الدول العربية ضغوطاً لاختيار أحد المعسكرين على حساب الآخر.
- سيتوجب على منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) التأقلم مع المتغيرات السوقية وتوجهات الطاقة الجديدة، حيث سيتم اختبار التآزر والتماسك الداخلي لمنظمة أوبك+ مع تغير مخططات إنتاج وتصدير الطاقة للدول الأعضاء.
- من شأن لصدمات الداخلية والإقليمية وزيادة حدة التنافس الجيوساسي أن تضع المرونة السياسية والاقتصادية للعالم العربي تحت الاختبار.

أبرز الفرص:

- القدرة على تحقيق التوازن بين العلاقات الدبلوماسية والمصالح التجارية بين الولايات المتحدة والصين، يمكن أن تجلب مزايا سياسية واقتصادية للدول العربية.
- إن تعزيز العلاقات بين دول الجنوب توفر الفرصة للدول العربية لتبني دور جديد في بنية النظام السياسي والاقتصادي العالمي مستقبلاً.
- من شأن توسّع مجموعة «بريكس» مع دخول ثلاثة أعضاء جدد من الدول العربية ذات حضور سياسي بارز في المنطقة، أن يضفي ثقلاً أكبر على التمثيل العربي ومنظوراً جديداً.

لم يكن غزو العراق في عام 2003 مجرد زلزال جيو – سياسي بالنسبة للعالم العربي فقط، بل كان أيضاً بداية لزعزعة مشهد النظام العالمي. وبعد عام 2003، غذّت عوامل أخرى هذا المشهد، بما في ذلك الأزمة المالية العالمية 2008، واحتجاجات الربيع العربي 2011-2013، وانهيار أسعار النفط 2014-2016، وتفشي جائحة كوفيد - 19، والتقلبات المتكررة لسياسة الولايات المتحدة الأميركية الخارجية من الدعوة للتعاون الدولي إلى العزلة خلال العقد الماضي.

ولعل التقلبات الأكثر حدة في السياسات الأمريكية تبدت أكثر ما يمكن في علاقتها مع العالم العربي.، والسمة الأبرز لتلك العلاقة في العقدين الماضيين تكمن في مدى تغيرها التي يمكن تلخيصها في كونها مصالح بنيت على فهم متبادل لسياسة النفط مقابل الأمن منذ فبراير 1945 وسط عالم سريع التغير آنذاك مع اقتراب الحرب العالمية الثانية من نهايتها، تعرضت لهزة في أعقاب نمو إنتاج النفط الصخري والغاز في الولايات المتحدة الأميركية.

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة أظهرت رغبتها في الحد من تدخلها المباشر في المنطقة، لكنها لا تزال تتحفظ عن تحديد طبيعة هذا التدخل في المستقبل، وكيف يمكن أن يؤثر إيجاباً في العالم العربي. في الوقت نفسه، برزت الصين كقوة اقتصادية هائلة، وهو ما وفر للدول العربية فرصة لتحقيق توازن في مصالحها التجارية وعلاقاتها الدبلوماسية بين القوتين. لكن مع تصاعد وتيرة المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين فإنه يتعين على الدول العربية التصدي للضغوط وتجنب اختيار أحد المعسكرين على حساب الآخر، والعمل يداً بيد مع قوى رائدة في مناطق أخرى من العالم، خاصة في نصف الكرة الأرضية الجنوبي، وتحديد دورها في النظام المؤسسي العالمي الجديد وفي منظومة التجارة العالمية.

التوازن في تنافس القوى العظمى

بدأت أصداء المنافسة بين الولايات المتحدة وروسيا والصين تتجلى أبعادها بالكامل خلال العقد الماضي، حيث تتنازع هذه الدول الثلاث على الأصول وبسط النفوذ في كل من آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية.

ونجم عن هذه المنافسة تعزيز الروابط بين دول الجنوب التي أدركت أنه يمكنها التضامن والوقوف مع بعضها بعضاً ضد محاولات تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ تتزعمها الدول العظمى. وتشعر حكومات دول الجنوب بالاستياء إثر الضغوط التي تتعرض إليها بغرض الانضمام إلى معسكر دون الآخر، وتسعى لاستغلال هذه الفرصة الجيوسياسية للمطالبة بدور جديد لها في صياغة مستقبل النظام العالمي السياسي والاقتصادي. وينعكس هذا التوجه على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف.

على نحو متصل، ازدادت أهمية قيمة ممر الشرق الأوسط – أفريقيا بشكل ملحوظ، مع نمو إجمالي الصفقات على أساس سنوي منذ عام 2020، لتبلغ 3,8 مليارات دولار أميركي في عام 2022. وقد أدى ذلك إلى تعزيز الروابط بين الطرفين، الأمر الذي يشكّل عاملاً مهماً في جذب العمالة الماهرة إلى العالم العربي، ويخلق تدفقات من التمويل والمعرفة تعود بالنفع على المنطقتين. لكن ذلك لا يعني استبعاد جنوب أميركا؛ فعلى الرغم من أنها تنطلق من قاعدة تبادل منخفضة، إلا أن هناك مجالاً للتجارة الثنائية في المنتجات الزراعية والغذائية، وحتى الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية (فينتك).

ويسهم تحول الصين من نموذج النمو القائم على التصنيع إلى الاقتصاد القائم على الخدمات، إلى دفع القدرات التصنيعية إلى جنوب وشرق آسيا، ما يتيح فرصاً مشتركة بين جميع القطاعات الاقتصادية للاستثمارات التي تتخذ من الموقع الجغرافي للعالم العربي بوابة رئيسية إلى أوروبا وأفريقيا بالنسبة للمصدرين الآسيويين. ويتوقع أن يصل حجم التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا إلى أكثر من 500 مليار دولار أميركي بحلول عام 2030.

إعادة تنظيم العلاقات التجارية والدبلوماسية

في ظل التنافس الجيوسياسي بين القوى العظمى، يشهد العالم العربي أيضاً إعادة توجيه مشاركته في المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف بما يجعلها تجد لنفسها موضع نفوذ ضمن التنافس الجيوسياسي للقوى الكبرى.

من المقرر أن يشهد نطاق مجموعة «بريكس» (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) توسعاً في عام 2024. وكمجموعة تضم القوى الاقتصادية في نصف الكرة الأرضية الجنوبي، فإنها تطمح إلى توفير منصة بديلة لمجموعة الدول الصناعية السبع ومجموعة العشرين لمناقشة السياسات وتبادل الأفكار وإيجاد الحلول للمشكلات التي قد لا تتصدر جداول أعمال المنتديات الدولية الأخرى. ومن شأن انضمام ثلاثة من الدول الاقتصادية المتنامية في المنطقة إلى هذه المجموعة، دولة الإمارات العربية المتحدة والسعودية ومصر، أن يوفر تمثيلاً عربياً مهماً ومنظوراً جديداً داخل المجموعة.

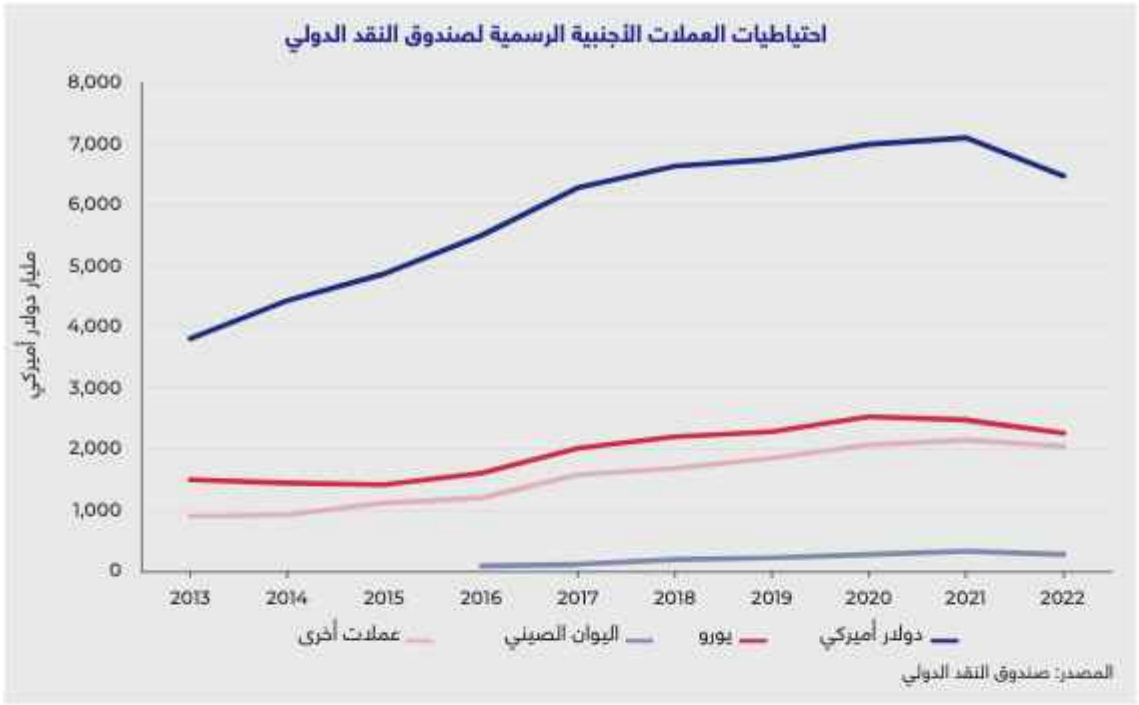

كما يُعد الممر الاقتصادي الذي يربط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC)، والذي أعلن عنه على هامش قمة مجموعة العشرين الأخيرة التي عُقدت في سبتمبر 2023 بنيودلهي، مبادرة طموحة طويلة الأمد تشير إلى عزم الدول العربية تدشين شبكة من الأصول والقيام بدور اقتصادي محوري يربط أوروبا وأجزاء أخرى من العالم، بوصفه رقماً في موازين القوى الدولية والتنافس بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة والصين.

ومن المتوقع أن يشهد عام 2024 مزيداً من اتفاقيات تبادل العملات، كمجال تظهر الدول من خلاله سيادة تجارية متزايدة وتقلل من اعتمادها على الدولار الأميركي في الشراكات التجارية الرئيسية. وقد تصدر العالم العربي المشهد في عام 2023، حيث وقّعت كل من دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية اتفاقيات ثنائية لمقايضة العملات بقيمة 12 مليار دولار مع الصين، أكبر شريك تجاري للبلدين.

وتشمل الحوافز الأخرى تشديد السياسة النقدية الأميركية يصاحبه ارتفاع الدولار الأميركي طوال عام 2023، ما سيكون له تأثير كبير على تكاليف التمويل والتضخم في العديد من البلدان، بما في ذلك مجموعة «بريكس».

كما أن إصدار عملة موحدة خاصة بمجموعة «بريكس بلس» (BRICS+) يعد مشروعاً طويل الأمد، ومن المرجح أن يبقى الدولار الأميركي العملة السائدة المفضلة خلال العقدين المقبلين على أقل تقدير، مع ما تصل نسبته إلى 85% من تمويل التجارة العالمية. ومع ذلك، فإن تقليل الاعتماد على الدولار بشكل تدريجي لدى دول الجنوب، سيسمح للدول المشاركة بالحد من مخاطر انخفاض قيمة العملات، والدفع نحو إقامة المزيد من اتفاقيات التجارة الثنائية وتقليل الأثر المحتمل للعقوبات الأميركية أحادية الجانب. وتشير بيانات تمويل التجارة من نظام المراسلات المصرفية الدولية «سويفت» إلى تضاعف نصيب العملة الصينية، الرنمينبي (اليوان الصيني) في تمويل التجارة الدولية إلى 4.72%، منذ بداية حرب أوكرانيا في فبراير عام 2022.

ومع ذلك، يستمر الدولار الأميركي في كونه العملة الرئيسية للتجارة العالمية والسلع والخدمات على مدى السنوات الخمس المقبلة، ولكن على غرار التحول في استخدام العملات الاحتياطية العالمية على مدى العقدين الماضيين، سيكون هناك المزيد من الخيارات خلال العقدين المقبلين، وليس أقل بالنسبة للدول التي تسعى للتحوط من التعرض للمخاطر – والمخاطر السياسية – الناجمة عن إجراء العمليات التجارية بالدولار الأميركي. وينبغي علينا ألا نتجاهل الجهود الرامية إلى خفض الاعتماد على الدولار الأميركي، بما في ذلك عدد من كبار تجار السلع الأساسية والشركات الإقليمية ذات الثقل.

وتصدرت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، على مدى 62 عاماً، المشهد في إدارة 40% من سوق النفط، ما ضمن استقرار أسعار الوقود الرئيسي الذي أسهم في التنمية البشرية خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ومع ذلك، فإن الدور الذي تقوم به «أوبك» يختلف في الوقت الراهن عما كانت تصوّره لنفسها في البداية. وبالنظر إلى أن الولايات المتحدة تعد أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم اعتباراً من عام 2023، اضطرت «أوبك» إلى التكيف مع السوق المتغيرة، وعمدت إلى تعديل دورها لتعكس البيئة الجديدة حتى مع احتفاظها بتفويضها الأصلي. وظهرت «أوبك+» – وهي مجموعة موسعة من أعضاء أوبك بالتعاون مع منتجي النفط الآخرين، بما في ذلك روسيا وسلطنة عُمان وغيرهما – نتيجة للأزمة المالية وانهيار أسعار النفط في الفترة من 2014 حتى 2016. ومنذ ذلك الحين، توالت أزمات عدة على المجموعة، غير أنه كان للمجموعة دور أساسي في تحقيق الاستقرار في الأسواق الدولية، عندما انهار الطلب في بداية جائحة كوفيد - 19 في إبريل ومايو عام 2020.

وعلى الرغم من أن المجموعة اجتازت العديد من التحديات الصعبة في الأسواق منذ ذلك الحين، إلا أن التغييرات في خطط إنتاج وتصدير الطاقة للدول الأعضاء سوع تضع تماسك مجموعة «أوبك+» الداخلي على المحك؛ فقد شهدت عضوية المجموعة بمرور الوقت العديد من التقلبات نتيجة لتغير أولويات دول الأعضاء في قطاع الطاقة، وقد لا يكون الشكل الحالي لمجموعة «أوبك+» الذي نشهده اليوم هو ذاته في عام 2028.

ويكمن التحدي الرئيسي لمجموعة «أوبك+» خلال السنوات الخمس المقبلة في كيفية إدارة سوق النفط الذي يشهد انخفاضاً تدريجياً على الطلب طويل الأجل، إلى جانب زيادة الإنتاج من الدول غير الأعضاء ضمن مجموعة «أوبك+»، مثل الولايات المتحدة التي لا ترى القيمة نفسها في المسؤولية المجتمعية تجاه سلعة رئيسية مثل النفط، والتي تشكل أساساً للنمو الاقتصادي.

تحديات جديدة

مع اكتساب العالم العربي جرأة أكثر وبروزاً ذا حضور أكبر في الساحة السياسية الدولية، فإن من شأن ذلك أن يجعله في مواجهة تساؤلات عدة وتوقعات أكثر صرامة فيما يتعلق بدوره في العالم.

وسوف يستمر التنافس بين الولايات المتحدة والصين ويشتعل السباق فيما بينهما من أجل الاستحواذ على حصة الأسد من الصناعات الرئيسية، مثل صناعة أشباه الموصلات والتكنولوجيا المالية (فينتك) واستخراج ومعالجة العناصر الأرضية النادرة وتصنيع المركبات الكهربائية، فضلاً عن الذكاء الاصطناعي. ومن شأن هذه المنافسة أن تختبر صلابة العالم العربي وتضعه على المحك.

فهل يستطيع العالم العربي التعامل مع هذه التوترات بنجاح، والمحافظة على أصدقائه والتأثير في الآخرين أو تشكيل تحالفات جديدة، وتجنب خلق أعداء جدد؟ وكيف سيحدد دوره في المنافسة الجيو – اقتصادية خلال القرن الحادي والعشرين؟

وماذا يعني أن يوجه طريقه وسط هذه المنافسة بالنسبة لعلاقاتها الثنائية مع دول أخرى، مثل مجموعة «بريكس»؟

إضافة إلى ذلك، سوف يتعين على القادة العرب أن يكونوا على أهبة الاستعداد لصدمات جيوسياسية أو اقتصادية غير متوقعة؛ فماذا سيكون موقف العالم العربي إزاء التوترات المتزايدة في بحر الصين الجنوبي؟

وكيف يمكن للعالم العربي دعم شركائه التجاريين في غرب ووسط أفريقيا، خاصة في ظل استمرار عدم الاستقرار الناجم عن عنف المتطرفين؟

بالنظر إلى كثرة الصدمات الخارجية والإقليمية التي شهدها العقد الماضي وتزايد حدة المنافسة الجيوسياسية، يحتاج القادة العرب إلى التركيز على المرونة الجيوسياسية والاقتصادية للمنطقة ككل، وبلدانهم كل على حدة. ويمكن استغلال الأهمية المتزايدة لأمن سلاسل التوريد بوصفها فرصة لدعم الأنظمة الاقتصادية المحلية عبر جذب الاستثمارات التي تعزز القدرات والخبرات المحلية، إلى جانب تمكين الاستثمارات الخارجية التي تسهم في أمن سلاسل التوريد الخارجية. ومن خلال هذا النهج «العالمي إلى الخارج والمحلي إلى الداخل»، ستظل الدول والشركات تتنافس في عالم متعدد الأقطاب سريع التغير.

كما أن نمو النشاط التجاري والاقتصادي بين دول الجنوب، مدفوعاً بإجمالي الناتج المحلي لمجموعة «بريكس» الذي يصل إلى 27 تريليون دولار أميركي، فضلاً عن تأثيرات الشبكة التي توفرها العضوية في منظمات مثل «بريكس+»، من شأنه أن يتيح للعالم العربي وشركائه الفرصة لإعادة تشكيل البنية التحتية المؤسسية العالمية وإصلاح المؤسسات العالمية لتصبح أكثر شمولاً، وأكثر تركيزاً على أهداف التنمية والاستدامة، وفي نهاية المطاف يعكس التوزيع الجديد للقوة العالمية حول العالم.

رمال متحركة: استمرار التحالفات والمنافسات في إعادة تشكيل الساحة السياسية الإقليمية

أبرز النقاط:

- تحقيق تقدم في علاقات العالم العربي مع إيران من شأنه تحقيق فوائد سياسية واقتصادية ملموسة للأطراف كافة.
- الشراكات الإقليمية والهيئات المتعددة الأطراف، مثل جامعة الدول العربية سوف تضطلع بدور أكبر في الدبلوماسية الإقليمية على مدى السنوات الخمس المقبلة.
- يعد فشل الاتفاق النووي مع إيران يشكّل فرصة للمنطقة لإيجاد حل محلي لقضية لطالما سيطرت عليها الجهات الدولية الفاعلة، بحيث يمكن أن تسفر عن فوائد إقليمية أوسع نطاقاً.

أبرز المخاطر:

- من دون خطة العمل الشاملة المشتركة أو إطار عمل بديل جديد، فإن ملف إيران النووي سيستمر في تهديد استقرار أمن المنطقة.
- المنافسة الإقليمية عوضاً عن التعاون يمكن أن تؤدي إلى تفاقم النزاع وزعزعة الأمن في الدول العربية الهشة.

أبرز الفرص:

- يمكن لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية الاستفادة من اقتصاداتهما المتكاملة لتحقيق النمو والازدهار في العالم العربي.
- يمكن أن تشكّل جامعة الدول العربية محرّكاً للتعاون وتحقيق الاستقرار الأمني في المنطقة.
- التقدم الدبلوماسي والسياسي الذي تم إحرازه بين إيران والقوى الكبرى في المنطقة منذ عام 2021 يمهد الطريق أمام إيجاد حل على الصعيد المحلي بحول دون خطر انهيار خطة العمل الشاملة المشتركة.

شكّلت سيطرة التنظيم الإرهابي «داعش» على 40% من أراضي العراق و30% من أراضي سوريا – عبر فرض الحكم وجباية الضرائب وبسط سيطرته على الساحة السياسية – ضربة موجعة أدت إلى زعزعة الثقة في أوساط العالم العربي، وشككت في قدرة دول المنطقة على البقاء متماسكة أمام التحديات السياسية والاجتماعية والأحزاب الدينية المدفوعة بالتطرف، وبدأت في عملية إعادة تشكيل السياسة الإقليمية.

ونجح التعاون الإقليمي والتعاون الخارجي المتمثل بالتحالف العالمي في إطلاق عملية موسعة عُرفت باسم «عملية العزم الصلب» في يونيو عام 2014 تحت لواء القيادة المركزية الأميركية لدحر «داعش» وإضعاف قدراتها، الأمر الذي شكّل فرصة للعالم العربي لإعادة النظر في الكيفية التي ينظر بها إلى المنافسة والتعاون ويديرها لتعزيز قوته ونفوذه – السياسي والاقتصادي – على الصعيد الداخلي. هذا المنظور الجديد الناجم عن عملية إعادة التفكير بدا أكثر وضوحاً من

خلال التحول الكبير الذي طرأ على العلاقات بين إيران ودول العالم العربي خلال العقد الماضي.

رحلة خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)

بحذر شديد، رحب العالم العربي بخطة العمل الشاملة المشتركة المعروفة باسم «الاتفاق النووي الإيراني» (JCPOA) التي تم توقيعها بين إيران ومجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهي الصين وفرنسا وروسيا وبريطانيا والولايات المتحدة، إضافة إلى ألمانيا (وعُرفت بمجموعة 5P+1)، وذلك في أكتوبر عام 2015.

ورغم أن الاتفاق لم يتطرق إلى معالجة المخاوف الرئيسية للمنطقة العربية فيما يتعلق بشأن نفوذ إيران سياسياً وعسكرياً واقتصادياً في المنطقة، إلا أن الدول العربية رأت فيه فرصة لتقويض قدرة إيران على إنتاج الأسلحة النووية، وضمان تكافؤ الفرص في المنطقة بشكل أكبر، مقابل رفع العقوبات تدريجياً وتوفير بيئة مواتية للاستثمار.

لم يدم هذا الاتفاق طويلاً، إذ أعلن «دونالد ترامب» بعد أن وصل إلى سدة الرئاسة الأميركية عن انسحاب الولايات المتحدة منها وذلك في مايو عام 2018، إلى جانب فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية على إيران.

أدى انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، وفرض عقوبات اقتصادية على إيران إلى خلق فراغ سياسي ودبلوماسي. وكنتيجة لذلك، تقدمت إيران بشكوى أمام محكمة العدل الدولية ضد الولايات المتحدة احتجاجاً على فرض العقوبات الاقتصادية. دفع هذا الانسحاب إيران إلى اتخاذ بعض التدابير لقاء ما اعتبرته فرضاً للمصالح الأميركية الخاصة في المنطقة وعلى الاتفاق النووي.

وقررت الأطراف الإقليمية الفاعلة التي اعتراها الخوف من دفع ثمن التصعيد المحتمل بين الولايات المتحدة وإيران، تجنب النزاع. في حين اعتبر العراق والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة أن هناك طريقة أخرى يمكن اتباعها، ما مهد الطريق لنهج جديد تتبعه القوى الرئيسية في المنطقة، ألا وهو اللجوء للحوار.

وهكذا، بدأت السعودية وإيران بحلول عام 2021 في خوض محادثات مباشرة، برعاية العراق، ووقع مسؤولون سعوديون وإيرانيون في مارس عام 2023 اتفاقاً لإعادة العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين، واستئناف عمل البعثات الدبلوماسية واستعادة العلاقات الرسمية، حيث قطعت السعودية علاقتها مع إيران في عام 2016.

وبالمثل، توّجت المباحثات المشتركة بين الإمارات وإيران في مطلع عام 2021 باقتراح الأخيرة عرضاً للقيام بزيارة رسمية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة للتأكيد على التحسن الملموس في الدبلوماسية وزيادة التواصل بين الدولتين. كما قدمت إيران أيضاً عرضاً مشابهاً لزيارة المملكة العربية السعودية، للتأكيد أيضاً على التقدم الذي تم إحرازه في العلاقات الثنائية.

إن تطور العلاقات الثنائية منذ عام 2021 وخصوصاً أثناء عام 2023، يمهّد الطريق نحو حقبة جديدة من التعاون وفقاً للشروط التي فرضتها المنطقة، والتي قد تكون أكثر متانة من أي عملية أخرى مفروضة من الخارج.

الجدير بالذكر أن إيران تحتاج إلى استثمارات بقيمة 200 مليار دولار لإصلاح وتحديث قطاعاتها الخاصة بإنتاج النفط والبتروكيماويات والطاقة، وتتمتع الدول العربية بخبرات لا تُضاهى في تطوير هذه المجالات. وسوف يمثّل عام 2024 بداية قوية لحوار سياسي وتعاون اقتصادي وثيق، ما يُعد أساساً لبناء الثقة وتعزيز العلاقات على مدى السنوات الخمس المقبلة.

الشراكات

ستسهم العلاقة الوثيقة بين القوى الإقليمية الرائدة – المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة – في إعادة تشكيل المنطقة وتعزيز نموها الاقتصادي وتطويرها، فضلاً عن منحها صوتاً مؤثراً على الصعيد الدولي. ويستفيد أكبر اقتصادين في منطقة الخليج العربي من تكاملهما الاقتصادي لتحفيز النمو في جميع أنحاء المنطقة، من خلال استغلال جاذبيتهما للمستثمرين الأجانب والترويج لها باتباع نهج محوري (hub-and-spoke).

كما أن التقدم الذي حققته بعض المبادرات الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي، مثل مشروع سكة حديد دول المجلس وتطبيق ضريبة القيمة المضافة (على مستوى المنطقة ككل)، يسهم بدور محوري في مسيرتها التنموية.

ومن المرجح أن تشكّل السنوات الخمس المقبلة تحدياً لاقتصادات الخليج، فيما يخص اتخاذ القرار بشأن ما إذا كانت ترغب في المضي قدماً نحو التكامل، مثل العملة الموحدة التي أعلن عنها سابقاً، والربط الكهربائي بينها، واعتماد سوق خليجية مشتركة، أم تفضل الاستفادة من قدراتها المتكاملة ضمن الإطار الحالي لمجلس التعاون الخليجي.

وفي عام 2023 عادت جامعة الدول العربية إلى الواجهة مرة أخرى، بوصفها منصة للتواصل والتعاون الإقليمي. كما أن عودة سوريا إلى الجامعة في مايو، بعد تعليق عضويتها في نوفمبر عام 2011، تعد إشارة أخرى إلى إمكانية تعزيز التعاون الإقليمي خلال السنوات الخمس المقبلة، إذ إن بذل الجهود والمساعي كافة لإيجاد حلول جماعية للمشكلات الإقليمية يتيح مساحة للحوار والنمو الإقليميين.

عقبة كبيرة

بحلول أواخر عام 2023، وقع حدث مهم ومثير للجدل فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، وقد مرّ من دون وقوع أي حوادث تذكر، وهو انتهاء صلاحية العقوبات الواردة في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSC) رقم 2231 بشأن برنامج الصواريخ الإيرانية البالستية، بعد مرور ثماني سنوات من إبرام الاتفاق في أكتوبر عام 2015. واشتملت هذه العقوبات فرض قيود على حيازة أو بيع تقنيات الصواريخ البالستية، وانتشار التقنيات الحساسة، وإدراج الأفراد والكيانات ذات الصلة بمشاريع إيران النووية والصاروخية على القائمة السوداء.

وفي وقت سابق، فشلت محاولة بقيادة مسؤولين أميركيين وبالتعاون مع دبلوماسيين عُمانيين في الفترة الواقعة ما بين إبريل ويونيو، للوصول إلى «تفاهمات» بين مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (1+P5) كاتفاق مؤقت بعد أن أصبحت معروفة للعلن حيث نشرتها الصحافة الدولية، وأصبحت قائمة مطالب الولايات المتحدة من إيران ما هي إلا قائمة أمنيات لا أكثر، وليست محاولة لإيجاد أرضية مشتركة.

من جهتها، اختارت الدول الأوروبية في الاتفاق والمعروفة باسم «E3» (المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا) في سبتمبر عام 2023، عدم تفعيل آلية العودة التلقائية للعقوبات في حال عدم امتثال إيران. وبدلاً من ذلك، سعت إلى تمكين قيود قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2231 بشأن التشريعات الوطنية لتحقيق هدفين؛ الأول يكمُن في ضمان عدم رفع العقوبات بالكامل، والثاني عدم الاضطرار إلى تفعيل آلية العودة التلقائية، إذ إن القيام بذلك من شأنه أن يهدد المحادثات المتعثرة بين مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (1+P5) لإعادة التفاوض بشأن الاتفاق النووي JCPOA المؤقت والمحفوف بالمخاطر، والذي انطلق في إبريل عام 2021.

حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عدد محدد من الدول العربية

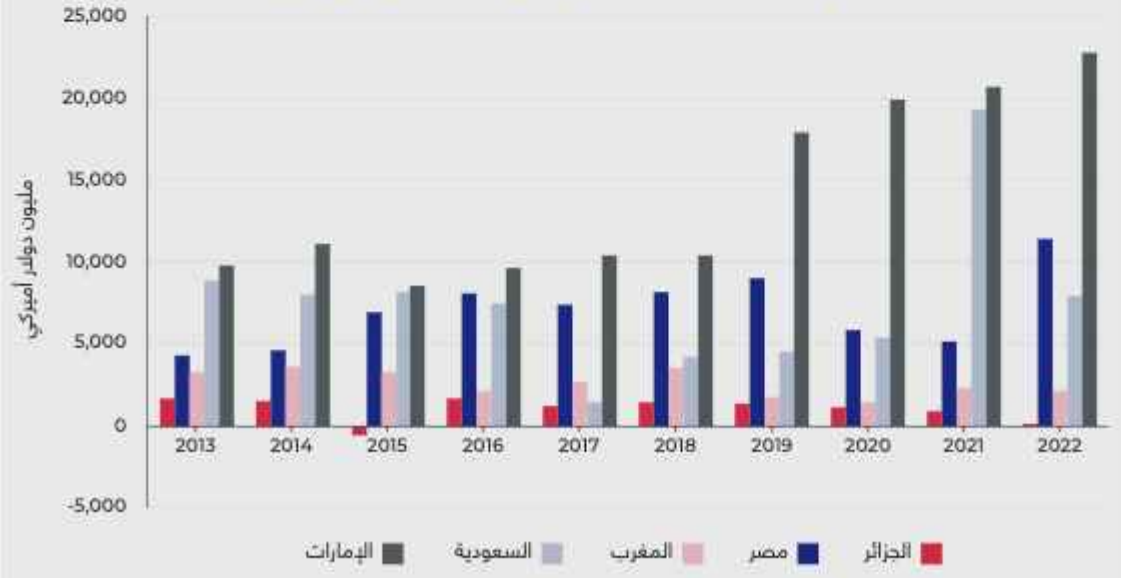

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2023 من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

وتواصل دول مجموعة E3 التمسك بآلية العودة التلقائية لكونها وسيلة رئيسية للمحافظة على محادثات إعادة التفاوض حول الاتفاق النووي الإيراني JCPOA على الأقل كوسيلة للتواصل بالنظر إلى عدم إحراز تقدم كبير نحو أساس جديد لما قد يبدو عليه الاتفاق النووي الإيراني JCPOA الجديد.

وفي خضم هذه الدبلوماسية الدولية بشأن الاتفاق النووي الإيراني JCPOA وما سيخلفه، هناك احتمال في عام 2024 بإيجاد حل من داخل المنطقة؛ ففي ظل التقدم الدبلوماسي والسياسي الذي تم إحرازه بين إيران ورؤساء دول المنطقة الكبرى منذ عام 2021، ثمة مجال للتوصل إلى حل على الصعيد الإقليمي لمواجهة خطر انهيار الاتفاق النووي الإيراني JCPOA، وهو حلٌ مرتبطٌ بحاجات المنطقة المتمثلة بالاستقرار السياسي والفرص الاقتصادية المشتركة والنمو.

وللاستفادة القصوى من هذه الفرصة، ينبغي تكثيف الدبلوماسية المكوكية والواقعية السياسية والمحادثات حول دور الاقتصاد والتجارة أكثر من أي وقت مضى، بل ستصبح المزيد من الحلول للمنطقة، ومن إعداد المنطقة، سمة للدبلوماسية على مدى السنوات الخمس المقبلة. وسنناقش في الجزء التالي القضايا التي تعتبر مهيأة وجاهزة لوساطة القوى الإقليمية.

الصراعات القديمة والجديدة: العالم العربي يحلّ نزاعاته بنفسه

أبرز النقاط:

- سيستمر انعدام الأمن على حدود المنطقة العربية، إلى جانب الصراعات القديمة داخل المنطقة في عام 2024، ما يهدد بتقويض إمكانات المنطقة.
- ارتفاع عدد الأطراف الفاعلة من غير الدول في المنطقة العربية وترسيخها من شأنه أن يؤدي إلى تعقيد عمليات الوساطة في حلّ النزاعات، والمشاركة الثنائية، وتثبيط الاستثمار.
- يمكن للعالم العربي أن يكون مصدراً لإيجاد الحلول للتحديات الدبلوماسية الإقليمية الخاصة به.

أبرز المخاطر:

- سيستمر الصراع الروسي – الأوكراني في فرض تحديات اقتصادية وغذائية ودبلوماسية على الدول العربية.
- تقوض الصراعات المستمرة في ليبيا وسوريا واليمن إمكاناتها السياسية والاقتصادية، في حين أن الحرب الأهلية في السودان من شأنها أن تخلق فجوةً في الحكم والأمن على المدى الطويل.
- التمكين المتزايد للأطراف الفاعلة من غير الدول في عدد من الدول العربية، قد يحول دون تسوية النزاعات والمشاركة الثنائية والاستثمار.

أبرز الفرص:

- يمكن للدول العربية الاستمرار في البناء على إنجازاتها في الوساطة لتسوية النزاعات خارج حدود العالم العربي.
- على الصعيد الإقليمي، من شأن الصراعات في السودان واليمن وسوريا إفساح المجال لإيجاد الحلول من داخل المنطقة.
- بإمكان جيل جديد من جهود الوساطة لتسوية النزاعات بقيادة الدول العربية أن يؤدي إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي الجيوسياسي والاقتصادي.

تهدد الحروب والنزاعات المسلحة خارج العالم العربي وعلى أطرافه وداخل حدوده، بتقويض الاستقرار والفرص في المنطقة في عام 2024. وفي العديد من الدول العربية، لا تسيطر الأطراف الفاعلة من غير الدول في الوقت الراهن على ساحات المعركة فقط، بل تسيطر أيضاً على أدوات القوة الاقتصادية والسلطة السياسية، ما يزيد من تعقيد الوساطة في حلّ النزاعات، والمشاركة الثنائية، والاستثمار.

ومع ذلك، فقد حققت المبادرات الدبلوماسية وعمليات الوساطة التي أطلقتها الدول العربية مؤخراً، سلسلة من النجاحات، ما يحفّز الأمل في أن العالم العربي سيكون قادراً على حلّ صراعات المنطقة القديمة والجديدة في عام 2024 وعلى مدى السنوات الخمس المقبلة.

صراع القديم والجديد

يدخل الصراع الروسي – الأوكراني عامه الثالث ويستمر في فرض سلسلة من التحديات الاقتصادية والدبلوماسية وعلى صعيد الأمن الغذائي على الدول العربية. وسوف تستمر

حالة عدم الاستقرار والنزاعات على أطراف العالم العربي، وقد تتفاقم خلال عام 2024. كما أن انعدام الأمن المستمر وسيطرة الدول المحدودة، إلى جانب وجود الجماعات المسلحة بمنطقة الساحل الأفريقي يشكّل تهديداً أمنياً لدول شمال أفريقيا العربية، مثل ليبيا والجزائر وموريتانيا. وسوف تبقى أفغانستان غارقة في النزاعات وعدم الاستقرار، ما يشكّل تهديداً بامتداد الصراع إلى باكستان وإيران. كما تستمر التوترات الدائرة بين الولايات المتحدة وإيران في إلقاء ظلالها على الوضع الأمني في منطقة الخليج العربي.

أما داخل حدود العالم العربي، فتستمر النزاعات القديمة من دون حلّ واضح يلوح في الأفق؛ ففي ليبيا، وعلى الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في أكتوبر 2020 الذي أنهى صراعاً واسع النطاق يمتد بين الشرق والغرب، لا يزال العنف بين الميليشيات مستمراً، وسوف تبقى احتمالات تشكيل حكومة وحدة، أو تنظيم انتخابات وطنية، ضئيلة على الرغم من جهود الوساطة الدولية المستمرة.

وفي سوريا، فإن مباحثات السلام المتعاقبة قد فشلت في إقناع الأطراف المتحاربة بالاتفاق على إطار محدد لوقف دائم للعنف وتحقيق انتقال سياسي، ما يشير إلى استمرار النزاع القائم منذ 12 عاماً في البلاد لما بعد عام 2024. وسيبقى التوصل إلى حلّ سياسي شامل للصراع في اليمن معضلة أيضاً على مدى الـ 12 شهراً المقبلة.

وقد تهدد النزاعات الأخيرة استقرار المنطقة العربية، إذ تستمر الحرب الأهلية في السودان في عام 2024، ما يثير شبح فراغ طويل الأمد في الحكم والأمان في ثاني أكبر دولة في المنطقة العربية من حيث عدد السكان.

كما ستشهد الحدود الجنوبية لمصر زرع بذور عدم الاستقرار وزعزعة الأمن على المدى الطويل. وسوف يستغرق الاقتصاد السوداني بعض الوقت حتى يتعافى، إذ تأثرت قطاعاته كافة بالحرب؛ ومن المتوقع أن يتجاوز عجز الميزانية لعام 2023 ما يقرب من 9 مليارات دولار أميركي، مقارنة بالعجز الأصلي الذي يقدر بنحو 1,4 مليار دولار أميركي.

ازدياد الأطراف الفاعلة من غير الدول

يتمثّل القاسم المشترك في العديد من الصراعات الممتدة في المنطقة العربية، في زيادة وانتشار الأطراف الفاعلة من غير الدول وترسيخ مكانتها؛ ففي ليبيا، يتجزأ الحكم بين مجموعة من مراكز السلطة المحلية والإقليمية والقبلية، ويتولى الأمن مجموعة من الفصائل المسلحة المحلية. وبالمثل، يشترك في الصراع السوري مجموعة من الجهات المسلحة غير الحكومية، بما في ذلك فصائل المعارضة المعتدلة التي تشارك في محادثات السلام، فضلاً عن التنظيمات المتشددة والفصائل المنظمة على أسس عرقية أو إقليمية.

وفي بعض الدول العربية، تجمع الأطراف الفاعلة من غير الدول بشكل متزايد بين القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، غالباً ما يسيطر الأفراد الذين يتم تعيينهم من قِبَل الحوثيين على عملية صنع القرار في الوزارات باليمن التي تسيطر عليها شكلياً الحكومة المعترف بها دولياً، حيث تتفاوض الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية بانتظام مع الحوثيين بشكل مباشر في محاولة للوصول إلى اتفاق لإنهاء الحرب الأهلية في اليمن.

من جهته، لم يعد العراق مسرحاً لصراع نشط، غير أن مجموعة من الأطراف الفاعلة من غير الدول استغلت نفوذها السابق في ساحة المعركة للاستيلاء على وزارات ومؤسسات وأجهزة الأمن في الدولة، فضلاً عن المصالح التجارية الضخمة. ويمارس حزب الله نفوذاً واسع النطاق في الساحة السياسية والأمنية والاقتصادية في لبنان.

إن تمركز هذه الأطراف الفاعلة من غير الدول في المنطقة العربية يزيد من تعقيد عمليات الوساطة في حلّ النزاعات والمشاركات الثنائية والاستثمار. كما أن العديد من هذه الأطراف لا يلتزم بمعايير المشاركة والعمل الدبلوماسي.

وقد أدى وجود جهات فاعلة عدة في بعض البلدان العربية، مثل ليبيا، تدّعي العمل نيابة عن الدولة، إلى صعوبة الاستثمار فيها. ويخضع العديد من هذه الجهات التي لا تندرج تحت مظلة مؤسسات الدولة – بمن فيهم حزب الله في لبنان والجماعات شبه العسكرية في العراق المدعومة من قِبَل إيران – للعقوبات الدولية، ما يؤدي إلى وجود مخاطر قانونية معقدة، وأخرى تتعلق بسمعة كل من الشركات الخاصة والدول السيادية التي ترغب في الاستثمار في هذه البلدان، حيث يؤدي إلى ضعف الإمكانات الاقتصادية نتيجة للعوائق التي تحول دون التجارة والتمويل الدوليين.

الوساطة على الصعيد الدولي

في خضم هذا السياق المعقد، لم تقتصر المبادرات العربية على دورها في الشأن العربي، بل امتدت إلى الخارج، حيث تولت دور الوساطة الدبلوماسية في نزاعات وقضايا مهمة، وقد برزت دولة قطر في هذا الشأن، خاصة في تسهيل عمليات الإجلاء من أفغانستان في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة منها في أغسطس عام 2021. كما شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في جهود الوساطة بين روسيا وأوكرانيا، وبين الهند وباكستان. إضافة إلى ذلك، الدور المتميز الذي قامت به كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في تسهيل تبادل الأسرى بين الولايات المتحدة وروسيا في ديسمبر 2022، ما أسهم في التخفيف من حدة التوتر بين واشنطن وموسكو.

وفي إطار دول المنطقة العربية، أعلنت المملكة العربية السعودية وإيران في مارس 2023 عن اتفاقهما على إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بينهما بوساطة صينية، وجاءت هذه الاتفاقية ثمرة جهود ومحادثات استمرت نحو عامين استضافتها العراق وسلطنة عُمان.

كما استضافت المملكة العربية السعودية مفاوضات لوقف النزاع بين الفصائل المتحاربة في السودان. إضافة إلى ذلك، قادت دولة الإمارات العربية المتحدة الجهود في إعادة تأهيل علاقات سوريا مع الدول العربية، في حين قامت سلطنة عُمان بدور محوري في تسهيل ودعم عملية السلام التي تحظى بدعم الأمم المتحدة في اليمن.

وتكمن الفرصة هنا؛ في حال نجح جيل جديد من جهود الوساطة التي تقودها الدول العربية وتمكن من البناء على النجاحات التي تحققت خلال السنوات القليلة الماضية، فقد يشكّل عام 2024 نقطة تحول في اتجاه تعزيز قدرة المنطقة العربية على حلّ النزاعات القديمة والصراعات الجديدة التي قد يشهدها العام المقبل أو في المستقبل.

تولي زمام القيادة: مع التنويع الاقتصادي وقيادة تحول الطاقة

أبرز النقاط:

- نشر وتصور خطط الرؤية الوطنية يمهدان الطريق للتحول الوطني بشكل ديناميكي يطال أرجاء العالم العربي.
- تطوير رأس المال البشري الفعّال ومواجهة البطالة أساس تحقيق التنويع الاقتصادي ضمن خطط الرؤية.
- سيتم تحديد المستقبل من خلال الطاقة المتجددة، ويعد تحول الطاقة فرصة للنهضة الوطنية ووسيلة لتعزيز النفوذ في نظام الطاقة العالمي الجديد.

أبرز المخاطر:

- لا تزال نسبة البطالة بين الشباب مرتفعة في عدد من أكبر الاقتصادات في المنطقة.
- الافتقار إلى الاستثمار وتمكين تنمية الموارد البشرية، يهدد بتقويض الخطط الطموحة للتحول الاقتصادي.
- العديد من الدول العربية ستكون عرضة للتحديات المزدوجة التي تتمثل في التنويع الاقتصادي بعيداً عن النفط وتبني أنظمة طاقة جديدة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، وتعزيز الأمن المائي.

أبرز الفرص:

- التزام الدول العربية بخطط الرؤية الوطنية يسهم في دفع عجلة النجاح الاقتصادي.
- الاستمرار في تمكين الطاقة المتجددة وتسخيرها في العديد من دول المنطقة سيؤدي إلى خفض التكاليف الحكومية والاستهلاكية وتعزيز أمن الطاقة.
- يتمتع العالم العربي بمكانة مرموقة ليكون لاعباً بارزاً في نظام الطاقة العالمي الجديد المتمثل في الطاقة المتجددة وتوسيع شبكة نقل الكهرباء الدولية وطاقة الهيدروجين.

قبيل اندلاع احتجاجات ما يوصف بـ «الربيع العربي» في عام 2011، كانت عملية صنع السياسات الاقتصادية في المنطقة يشوبها الهدوء إلى حد ما، وغالباً ما كانت تنشط نتيجة لبعض الأحداث المؤثرة والتوجهات العالمية. وقد دعت شعوب العالم العربي حكوماتها إلى التغيير والعمل على توفير سبل حياة كريمة وخلق فرص عمل، فضلاً عن الخدمات العامة وإعطاء القطاع الخاص الفرصة لإظهار ديناميكيته.

كانت هذه الاحتجاجات بمثابة نداء لحكام ورؤساء المنطقة لإعادة إشراك الشباب في بناء اقتصادات أكثر تنافسية وفعالية وحيوية.

وشكّلت الرؤى التي أعلنت عنها حكومات العالم العربي منذ عام 2011 محاولة لتحسين صياغة السياسات وتنفيذها وتعظيم إمكانات الأسواق من خلال تنمية رأس المال البشري. وعلى الرغم من أن التخطيط الاستراتيجي على المدى الطويل كان محورياً لكثير من حكومات المنطقة منذ منتصف التسعينيات، إلا أن طموحات الرؤى الأخيرة هي ما جعلت

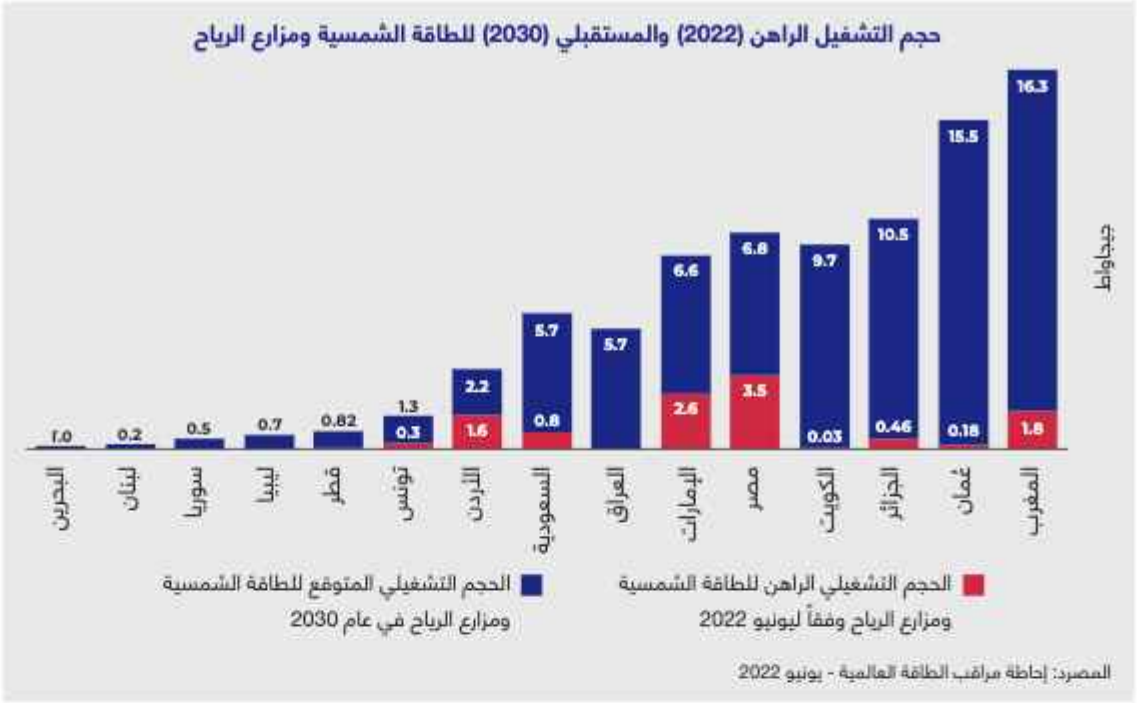

إصداراتها الأخيرة فريدة من نوعها، فقد وضعت أهدافاً واضحة لتنويع الاقتصادات الوطنية، وزيادة الاعتماد على الذات، وتحسين رفاهية شعوبها.

من بين هذه الرؤى «رؤية الأردن 2025»، و«رؤية نحن الإمارات 2031» و«رؤية 2071»، و«رؤية السعودية 2030»، و«رؤية الكويت 2035» (التي تسعى حكومة دولة الكويت إلى تطويرها لتمتد إلى 2040 بموجب خطة رابعة محدثة رئيسية)، و«رؤية عُمان 2040». وذهبت بعض الدول إلى أبعد من ذلك، إذ عمدت إلى صياغة وثائق التخطيط الاقتصادي الخاصة بها والأخذ بالاعتبار التنمية المستدامة بما يعود بالنفع على الشعب والبلد.

في عام 2016، أعلنت مصر عن رؤيتها لعام 2030 تحت عنوان «استراتيجية التنمية المستدامة» للتأكيد على التزامها بنهج أفضل للتنمية.

وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة أولى الدول العربية التي اعتمدت أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)، حيث أعلنت عن أجندة التنمية المستدامة الخاصة بها للعمل بها جنباً إلى جنب مع وثائق رؤيتها الاقتصادية في عام 2017، ثم قامت لاحقاً بدمج أهداف التنمية المستدامة في جميع وثائق السياسة الاقتصادية الرئيسية، وأصبحت فيما بعد نموذجاً يُحتذى من قبل دول أخرى، مثل المملكة العربية السعودية والمغرب اللتين اتبعتا النهج ذاته. لقد شكّلت هذه الرؤى – والتزام الحكومات بها – عاملاً رئيسياً وراء النجاحات الاقتصادية المبكرة التي شهدتها المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية، وهي بمثابة مفتاح لاستمرار النجاح في المستقبل. وفي هذا السياق، نما الاقتصاد الإماراتي بنسبة تزيد على 25% خلال عقد من الزمن ليصل إلى 507 مليارات دولار أميركي؛ كما نما اقتصاد المغرب بنسبة 17% والمملكة العربية السعودية بنسبة 50% في الفترة ذاتها.

المهارات

تستهدف تنمية رأس المال البشري تسريع وتيرة الاستثمارات وبناء الثروات على المدى الطويل من أجل النجاح وتحقيق الازدهار. ويشكل الأفراد دون سن الثلاثين 55% من سكان العالم العربي. ولا يزال معدل البطالة بين الشباب مرتفعاً في بعض أكبر الاقتصادات بالمنطقة، وهم من الموارد غير المستغلة بشكل كامل لدفع مشاريع وطموحات الرؤى قُدماً. فمن دون وجود الأشخاص الذين يتمتعون بالمهارات اللازمة لتحقيق مستقبل أكثر استدامة، ينتهي الاقتصاد وتختفي القوى العاملة مع ضياع فرصة التحول والنمو.

ويتعين على الحكام العرب في عام 2024، واستشرافاً للمستقبل، الالتزام والاستمرار في تبني التعليم المستمر وخلق فرص العمل التي من شأنها إعداد جيل جديد في إطار التحولات الاقتصادية التي تجري في المنطقة؛ فالمنطقة بحاجة إلى توفير ما لا يقل عن 33,5 ملايين وظيفة جديدة سنوياً للحد من البطالة ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

التحول إلى الطاقة المتجددة

تواجه العديد من الدول العربية – في إطار رؤيتها المتعددة – تحدياً مزدوجاً، يكمن في التنويع الاقتصادي بعيداً عن النفط، المصدر الرئيسي للنمو على مدى الخمسين عاماً الماضية، واستبدال أنظمة الطاقة الحالية بأخرى جديدة للتعامل مع ظاهرة الاحتباس الحراري والارتفاع المتزايد في أسعارها، وندرة المياه خلال العقود المقبلة.

وتبنت جميع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي استراتيجيات وطنية للتحول في مجال الطاقة، غير أن التنفيذ كان متفاوتاً. وقد أحرزت دولة الإمارات العربية المتحدة تقدماً هائلاً نحو هدفها المتمثل في زيادة النسبة المستهدفة من الطاقة النظيفة (على الأقل الشمسية والرياح) إلى 30% بحلول عام 2030.

في السياق ذاته، أظهرت جميع دول المنطقة التزامها بتوسيع قدراتها في مجال الطاقة المتجددة خلال العقد المقبل، حيث خطت بالفعل خطوات كبيرة، إذ إنه بحلول منتصف عام 2022، بلغت قدرة دولة الإمارات العربية المتحدة التشغيلية 5,8 جيجاوات، تلتها مصر والمغرب والأردن بقدرة 4,8 و3,6 و2 جيجاوات على التوالي، بينما بلغت قدرة المملكة العربية السعودية التشغيلية 7,1 جيجاوات في مراحل التطوير المختلفة.

وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة قد قادت الطريق في تطوير قطاع الطاقة الشمسية؛ فالعديد من المشاريع البارزة تعمل في الدولة، بل من المقرر توسعتها، بما في ذلك مجمّع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية بقدرة جيجاوات واحد في إمارة دبي (من المقرر أن تبلغ 5 جيجاوات بحلول عام 2030)، كما تم تشغيل محطة نور أبوظبي بقدرة 2 جيجاوات، حيث دخلت نطاق الخدمة في 20 نوفمبر 2023. وتستهدف دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً، إنتاج 1,4 مليون طن متري من الهيدروجين الأزرق سنوياً (المشتق من الغاز) بحلول عام 2031.

إضافة إلى الجهود المبذولة لتغيير مزيج الطاقة الوطني، تبحث الحكومات تدابير عملية لتحقيق تقدم بيئي مستدام، تشمل تعزيز أنظمة إعادة التدوير وإدارة النفايات، واعتماد معايير بناء وأنظمة نقل منخفضة الكربون. كما تتطلع الحكومات العربية أيضاً للتصدي لتحديات شحّ المياه وزيادة الطلب على مياه صالحة للشرب (ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الطاقة)، وذلك من خلال الاستمطار وتلقيح السحب وإقامة محطات لتحلية المياه تعمل بالطاقة الخضراء.

الطاقة قوة دافعة جيو – اقتصادية

التحول في قطاع الطاقة لا يعد مجرد فرصة للنهضة الوطنية، بل هو أيضاً وسيلة لتعزيز النفوذ في نظام الطاقة العالمي الجديد الذي سيتم تحديد معالمه من خلال الطاقة المتجددة، وشبكات الربط الكهربائي الدولية، واستخدام الهيدروجين بوصفه مصدراً للطاقة النظيفة المتجددة.

ويتطلع العالم العربي للقيام بدور بارز في النظام العالمي الجديد للطاقة، حيث سيشهد عام 2024 المزيد من الجهود لإقامة المشاريع وإبرام العقود لدعم هذا الطموح.

وتعمل كل من سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية على التوسع في إنتاج الهيدروجين بوصفه وقود المستقبل، وحددت سلطنة عُمان إنتاج مليون طن من الهيدروجين الأخضر سنوياً بحلول عام 2030.

أما في السعودية، فتهدف مبادرتها الخضراء إلى خفض الانبعاثات الكربونية وتطوير مشاريع طاقة نظيفة متجددة (الطاقة الشمسية والرياح والهيدروجين) في مزيج الطاقة في البلاد بنسبة 50%. وعلى الرغم من قيامها بإنتاج 700 ميجاواط من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وربطها بشبكتها في عام 2022، إلا أن المملكة العربية السعودية تخطط لتصدير ما يقرب من 2,7 مليون طن من الهيدروجين الأزرق سنوياً حتى عام 2030.

إلى ذلك، يحظى العالم العربي بميزة أخرى، تتأتى من بنيته التحتية الراهنة، لا سيّما النفط والغاز، والتي يمكن تعديلها وإعادة تأهيلها لنقل وتصدير الهيدروجين، فضلاً عن الدور الفعّال للأجهزة الحكومية، خاصة شركات الطاقة الوطنية التي تعمل على تأمين التمويل ودعم التقدم التكنولوجي، وفي نهاية المطاف إدارة هذه المشاريع بمجرد تشغيلها.

وعلى الرغم من هذه المشاريع، إلا أن أميركا الشمالية وأوروبا الغربية تتقدم على المنطقة من حيث إجمالي مشاريع الهيدروجين قيد التنفيذ التي يبلغ عددها 160 مشروعاً، مقارنة بـ 66 مشروعاً في العالم العربي، وفقاً للنشرات الصناعية. ورغم هذه الأعداد، إلا أن معدل التحويل من المشروع المقترح إلى قرار الاستثمار النهائي (FID) يبقى منخفضاً في جميع أنحاء العالم؛ 4% في غرب أوروبا، و15% في الولايات المتحدة، و6% في العالم العربي. وفي حال تمكن العالم العربي من التحرك بسرعة أكبر، مقارنة بدول العالم الأخرى، فسوف تكون له الصدارة وفرصة الهيمنة على الأسواق.

فرص وتحديات جديدة: توجيه آفاق النمو الاقتصادي في عام 2024 وما بعده

أبرز النقاط:

- بفضل دعم خطط الرؤى الوطنية، ستعزز النهضة التكنولوجية والالتزام بحلول الثورة الصناعية الرابعة، القيمة الوطنية المضافة (ICV) وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية.
- سيؤدي نمو التمويل العام والخاص إلى تعزيز الاستثمار بشكل ملموس في جميع أنحاء المنطقة، غير أن تشديد التعليمات واللوائح المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) في الأسواق الرئيسية الكبرى قد يشكّل عائقاً.
- لا يزال العالم العربي عُرضة للصدمات الخارجية – بدءاً من أسعار المواد الغذائية ووصولاً إلى أسعار الفائدة المرجعية – غير أنه يتسم بوضع قوي يسمح له بالتصدي لتلك الصدمات بشكل أفضل، والمُضي قُدماً نحو النمو والتطور، وذلك خلال السنوات الخمس المقبلة.

أبرز المخاطر:

- سيكون تحقيق تحول استراتيجي واسع النطاق في بعض البلدان العربية التي تشهد صراعات مستمرة، أمراً صعباً على الرغم من استقرار اقتصادها الكلي.
- ستؤدي المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الصارمة ومعايير مكافحة التمويه الأخضر إلى رفع المخاطر التنظيمية والسياسية للشركات المستثمرة في العالم العربي.
- احتمال حدوث ركود اقتصادي عالمي واستمرار بعض الضغوط نتيجة التضخم في العالم العربي خلال عام 2024، سوف يؤدي إلى توليد رياح اقتصادية معاكسة.

أبرز الفرص:

- تعزيز الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي في جميع أنحاء المنطقة العربية، سوف يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي.
- يمكن للتنمية التي تركز على التكنولوجيا في قطاع الصناعة أن تخلق صادرات ذات قيمة مضافة تعود بالنفع على المنطقة العربية بأسرها.
- يمكن لاستثمارات رأس المال الخاص، إلى جانب استثمارات صناديق الثروة السيادية، أن يدفع بعجلة التحول في مجال الطاقة قدماً ويسهم في تحقيق أهداف الرؤى الوطنية الخضراء.

كانت الدول العربية قبل عام 2020 قد وضعت الخطط للتنويع الاقتصادي تقوم على الاستدامة وتركز على رأس المال البشري، غير أن تفشي جائحة كورونا والصراع في أوكرانيا أظهرا أهمية إعادة التفكير بأمن سلاسل التوريد والمرونة الاقتصادية في مواجهة الصدمات الجيوسياسية. وما كان لأحد، حتى لأفضل مديري الأزمات وواضعي السياسات والخطط الحكومية وصناع السياسات، أن يكون جاهزاً لمواجهة الحدث الأبرز والمتمثّل بجائحة كوفيد - 19 الذي شهده العالم خلال السنوات الخمس الماضية، والذي قلب العالم رأساً على عقب ونسف معه كل الخطط التنموية.

لم يستَعِذ العالم ما كان عليه من وضع «طبيعي» لعام أو أكثر، وقد فرضت الجائحة على العالم العربي فرصة التساؤل حول «مدى توافق رؤى العالم العربي الوطنية مع عالم بسلاسل إمداد هشة للغاية وعلاقات تجارية ثنائية قد تنتهي مدتها وتصل إلى طريق مسدود في أية لحظة بسبب المصالح؟».

لقد حفزت جائحة كوفيد - 19 وكل تبعاتها العالم للوصول إلى حلول جذرية للمشكلات، وجددت التعهد بالابتكار الذي كان سبباً لتوفير حلول إبداعية وموثوقة، أدت إلى تغيير جذري في طريقة عمل البيروقراطيات الحكومية وكيفية تفاعل الناس مع حكوماتهم. كما كان للجائحة الفضل في الإسراع للتحول الرقمي في العديد من الدول العربية ورقمنة أنظمتها الاقتصادية، وشكلت فرصة مواتية لإقناع شعوبها بأن هذا التحول التكنولوجي سيكون عاملاً مساعداً وليس عائقاً، الأمر الذي أسهم في تعزيز الخدمات الحكومية الرقمية وبالتالي تحسين تجربة المتعاملين وثقتهم ورضاهم، والحد من حالات الفساد.

النهضة الصناعية

بفضل الرؤى الوطنية المشتركة، ومتابعة واستشراف المستقبل والتغير الثقافي الناجم عن التحول الرقمي في السنوات القليلة الماضية، دخلت المنطقة عصر الثورة الصناعية الرابعة (4IR)، وهي تحول تكنولوجي يؤدي إلى تغيير جوهري في أساليب الحياة والعمل خلال القرن الحالي.

إلى جانب خطط تنمية رأس المال البشري المدرجة في وثائق الرؤية الوطنية للتنويع الاقتصادي، تسعى المنطقة العربية إلى دفع نهضتها التكنولوجية من خلال تطوير قطاعات الابتكار التكنولوجي، بما في ذلك التكنولوجيا المالية (فينتك) والتجارة الإلكترونية، فضلاً عن توفير بيئة تشجع على ثقافة الشركات الناشئة المدفوعة بالتكنولوجيا وتعزيز نموها.

وينمو سوق التكنولوجيا المالية (فينتك) في العالم العربي بشكل مطّرد على أساس سنوي، وقد وصل حجمه إلى 2,5 مليار دولار أميركي.

ومع اعتماد الحكومات على الأنظمة الرقمية بشكل متزايد، كرد فعل على أزمة البيروقراطية وإدارة السياسات التي أحدثتها جائحة كوفيد - 19، يعد التحول إلى منظومة اقتصادية رقمية كاملة خطوة بسيطة، ليس على صعيد تحويل الأنظمة المصرفية والتمويل على المستوى الوطني وحسب، بل وتغيير مشهد الأعمال والتجارة إلى الأبد، وإتاحة المجال لنمو قطاعات فرعية وصناعات جديدة.

ويشهد عدد من القطاعات الاقتصادية الواعدة التي تعتمد التكنولوجيا في عملياتها بشكل مباشر أو تتقاطع معها، نمواً مطرداً مع تسارع وتيرة التحول الرقمي خلال السنوات الخمس المقبلة؛ فقطاعات مثل الزراعة والأمن الغذائي وإدارة النفايات الغذائية لن تتطور إلا بمساعدة التكنولوجيا، انطلاقاً من الزراعة المائية ووصولاً إلى إعادة التدوير بواسطة الذكاء الاصطناعي.

في هذا السياق، تتطلع الدول العربية إلى جذب المزيد من الاستثمارات إلى قطاعاتها الواعدة، مثل التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي والبحث والتطوير، إلى جانب مواصلة تعزيز الاقتصاد الرقمي بشكل أكبر. من شأن هذه العوامل مجتمعة أن تحفز الابتكار وتحسن أداء الاقتصاد، فضلاً عن إمكانية إنشاء وتوثيق عرى التعاون في العالم العربي، ما يعود بالنفع على المستثمرين والمستهلكين في المنطقة.

إلى ذلك، من شأن التنمية التي تركز على التكنولوجيا أن تبث الحياة مجدداً في القطاعات القديمة، إذ يقف قطاع الصناعة في دول العالم العربي على أعتاب الانفجار، حيث تتطلع المنطقة إلى الاستفادة من نفوذها السياسي والاقتصادي المتزايد، وموقعها الجغرافي الذي من شأنه أن يسهم في إعادة تشكيل الساحة السياسية الدولية في السنوات الخمس المقبلة. ومن بين القطاعات الأكثر ديناميكية في المنطقة، قطاعات الأغذية وتصنيعها، وإعادة تدوير وتحويل البتروكيماويات والمعادن، وقطع الغيار والأدوات الخاصة بقطاع الهيدروكربونات (والأمونيا) والمركبات الكهربائية، مع استخدام مكثف لتطبيقات الروبوتات والذكاء الاصطناعي بهدف تعزيز الصناعات القائمة.

وتكشف طبيعة الصناعة عن نقاط قوة في العالم العربي، بدءاً من المصانع العملاقة إلى المزارع المنزلية. فهناك سلسلة القيمة الداخلية غير المستغلة على قدر كاف، والتي من شأنها خلق صادرات ذات قيمة مضافة للمنطقة برمتها، ليس فقط كقيمة وطنية على مستوى الدولة (ICV) بل كقيمة إقليمية (IRV). وتعد سلسلة التوريد والقيمة للأقمشة التي تستخدم في الأجزاء الداخلية للمركبات الكهربائية مثالاً على الأماكن التي يمكن أن تؤدي إلى ظهور سلسلة قيمة إقليمية (IRV) جديدة، حيث يتم نسج القطن المزروع في مصر في مصانع الأردن، ثم إرساله إلى خط تجميع المركبات بالمملكة العربية السعودية التي يتم تصديرها إلى أوروبا بوصفها جزءاً من سيارة كاملة.

تحديات الديون السيادية

تتخذ معظم الديون السيادية شكل السندات، وعلى الرغم من التفاؤل الكبير في العالم العربي، إلا أن بعض الدول تناضل من أجل المحافظة على استقرارها الاقتصادي بشكل كامل، ما يجعل التحول أمراً غاية في الصعوبة. لقد شكل عام 2023 لمصر والأردن ولبنان تحدياً كبيراً، حيث شهدت هذه الدول الثلاث ضعفاً في النمو الاقتصادي، أو انخفاضاً في قيمة العملات، أو تراجعاً في الاحتياطيات الأجنبية، أو مزيجاً من العوامل الثلاثة؛ فالظروف الاقتصادية الصعبة وتكاليف الديون الأجنبية المتزايدة نتيجةً لحذر الأسواق وارتفاع أسعار الفائدة المرجعية تعني أن هذه الدول ستظل أقل قدرة على مواجهة تأثيرات الصراع الإقليمي، بما في ذلك قطاع السياحة

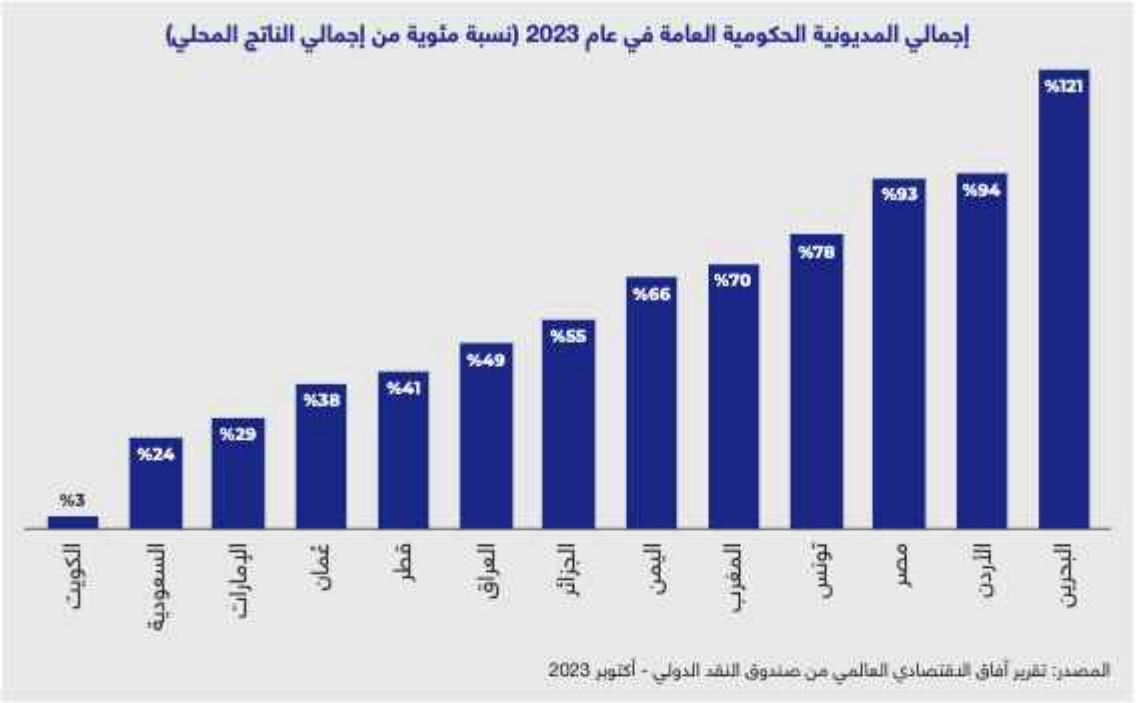

الذي يعد مصدراً رئيسياً للوظائف والإيرادات الحكومية في هذه الدول الثلاث. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تبقى نسبة الاستثمار من الاقتصاد ثابتة عند 16% للأردن و17% لمصر بحلول عام 2028، ويتوقع أن يبقى إجمالي دين الحكومة السيادي مرتفعاً بحلول عام 2028 عند 80% و76% لكل منهما على التوالي.

تعادل القوة الشرائية

لم يحظ نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) بإقبال كبير في العالم العربي، وقد سعت العديد من الدول حتى وقت قريب إلى المحافظة على أصولها والسيطرة عليها. لكن من المتوقع أن تشهد المنطقة خلال السنوات الخمس المقبلة عجزاً في التمويل العام والخاص، وهو ما نطلق عليه إمكانات الإنتاج (PPF). على سبيل المثال، يتم استثمار رأس المال الخاص في مشاريع ذات عوائد أعلى، ومن شأن البنية التحتية، خاصة البنية التحتية الخضراء، أن تكون هدفاً لرؤوس الأموال الخاصة الخارجية جنباً إلى جنب استثمارات صناديق الثروة السيادية، ما يدفع عملية التحول في مجال الطاقة قُدماً، ويسهم في تحقيق أهداف الرؤى الوطنية الخضراء. وتتجلى الحوافز بشكل أوضح مع رأس المال المطلوب لتمويل تحول الطاقة في كل دولة، بدءاً من تشييد مزارع للطاقة الشمسية ووصولاً إلى ضمان أطر قوية لإعداد التقارير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) لتسهيل تدفقات رؤوس الأموال الدولية.

التمويل الأخضر

إن مشهد التمويل الأخضر في المنطقة في تحسن مستمر، لكن ثمة تباين سواء كان من حيث فرض معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، أو تطوير بنية فعّالة لدعم الاستثمار القائم على الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة من خلال السندات الخضراء السيادية وسندات الشركات. ولدى كل من مركز دبي المالي العالمي (DIFC) وسوق أبوظبي العالمي (ADGM) أطر لإعداد تقارير والإفصاح عن الاستدامة، ولكنها اختيارية وقد تم تصميمها في المقام الأول للشركات المدرجة في البورصتين، والتي تفرض متطلبات أكثر صرامة حول الإفصاح عن معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة في أماكن أخرى.

بدأت إرشادات الشركات الخاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة تظهر، حيث يتصدر صندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF) المشهد، ثم يليه آخرون، مثل القطاع المصرفي القطري. وعلى الرغم من أن أطر التمويل الأخضر الخاصة بإصدار الديون في المنطقة تثير تحفظات المستثمرين الأجانب، إلا أنه وبعد الأخذ بالاعتبار الدور الكبير المنوط بقطاع الهيدروكربونات في المنطقة، فإنه من المرجح أن تبدأ البنوك ومؤسسات التمويل المحلية بوضع مبادئ توجيهية وإرشادات أكثر تطوراً خلال السنوات القليلة المقبلة، إذ تبذل جهودها لتلبية رغبة واحتياجات المتعاملين المحليين لحماية أسواقهم المحلية، إلى جانب تسهيل الاستثمار في أماكن أخرى من العالم.

وتعد التشريعات التنظيمية الصارمة لمكافحة التمويه البيئي، أو ما يعرف باسم «الغسيل الأخضر»، التي تقضي بتشديد قواعد التسويق وتصنيف الاستثمارات المبنية على الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة، بوصفها محركاً خارجياً آخر لإحكام وتطوير نظام التمويل الأخضر. ومن الأمثلة على ذلك متطلبات الإفصاح المستدام (SDR) الصادرة عن هيئة مراقبة السلوكيات المالية (FCA) التي ستدخل حيز التنفيذ في المملكة المتحدة بدءاً من مايو عام 2024.

ومن المقرر أن يتم فرض إحدى هذه القواعد اعتباراً من مايو عام 2024 من قِبل الهيئة العامة للرقابة المالية في المملكة المتحدة، وهي هيئة مراقبة السلوكيات المالية (FCA)، وتُعرف بمتطلبات الإفصاح المستدام (SDR)، وهي أكثر صلابة ولا تتداخل مع لائحة الإفصاح عن التمويل المستدام

(SFDR) الخاصة بالاتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر عام 2019 وتتماشى مع تصنيفها الخاص بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

قد تؤثر عمليات التدقيق الصارمة لتصنيف المشاريع التي يمكنها التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية، حتى في مشاريع الطاقة المتجددة والمشاريع ذات الصلة، حيث يتعين على الشركات المالية تبرير استثماراتها في المنطقة، ما يفتح المجال أمام تحول المخاطر التنظيمية إلى مخاطر سياسية. حتى مع تعزيز معايير الشركات البيئية والاجتماعية والحوكمة في المنطقة خلال السنوات المقبلة، فإن ذلك سيؤدي الى زيادة التوترات وظهور قضايا الامتثال للمستثمرين الأجانب الذين يتوقون لتأسيس أعمالهم في المنطقة، والمستثمرين الإقليميين الذين يتطلعون إلى الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وأماكن أخرى بحثاً عن فرص استثمارية.

المخاطر الخارجية

مع دخولنا عام 2024 واستمرار احتمال الركود الاقتصادي العالمي الذي يلوح في الأفق، وتوقعات صندوق النقد الدولي بتباطؤ النمو العالمي وانخفاضه ليصل إلى 2.9%، من 3.5% في عام 2022 إلى 3% في عام 2023، فمن المرجح أن تكون بداية السنوات الخمس المقبلة للعالم العربي بداية صعبة. ويتوقع أن تستمر بعض الضغوط التضخمية في العالم العربي خلال الأشهر المقبلة، حيث لا تزال الديناميكيات الجيوسياسية تؤثر على إمدادات السلع الرئيسية.

واستقرت أسعار السلع الغذائية وتراجعت بعد أن بلغت ذروتها في عام 2022، عندما تعطلت سلسلة إمدادات الحبوب وزيوت الطعام بشكل كبير.

وينطبق الأمر ذاته على البوتاس – المكون الرئيسي في الأسمدة. كما ازدادت التكاليف بشكل كبير ومفاجئ، حيث ارتفعت أسعار القمح العالمية إلى 444 دولاراً أميركياً للطن المتري، وبلغ سعر تداول زيت دوار الشمس 2,537 دولاراً أميركياً للطن المتري في مايو عام 2022. ووصلت أسعار القمح وزيت دوار الشمس في ديسمبر 2023 إلى 216 و1,146 دولاراً للطن المتري على التوالي.

وسيزداد اعتماد دول المغرب العربي على الواردات لضمان استمرار الإمدادات المحلية للسلع الغذائية الأساسية، بما في ذلك القمح، وذلك لاستمرار التحديات التي يشهدها العالم التي خلّفت المزيد من القيود، إلى جانب اختناقات سلاسل التوريد وحالات تأخير وتعقيدات متزايدة.

وكان للزيادة التي طرأت على أسعار فائدة الخزانة الأميركية بحلول أواخر عام 2021، أثرٌ ملموسٌ في الدول العربية، حيث تتأثر هذه الدول بتسعيرة الدولار الأميركي في التجارة العالمية، وفي إدارة ربط عملاتها حتى عام 2023. وقد يؤدي قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي اعتباراً من عام 2024 الرامي إلى خفض معدلات الفائدة المرجعية بشكل تدريجي، من نطاقها الحالي الذي يُعد الأعلى منذ 22 عاماً، والذي يراوح بين 5.25% حتى 5.5%، إلى تحسن ملموس في قطاع الاستثمار خلال السنوات الخمس المقبلة، الأمر الذي سيؤدي إلى خفض الفائدة على استثمار الحكومات والشركات وتعزيز البيئة الاستثمارية، مع الأخذ في الاعتبار أن أسعار الفائدة المنخفضة للغاية في العقد الماضي تعد نهجاً من الماضي.

حتى وإن كانت الأوضاع الاقتصادية العالمية أقل من مثالية على المدى القصير، فلا تزال هناك فرصة قوية لتسخير الإمكانات والتمتع بالمزايا التي يمكن جنيها من البدء المبكر في ظل تراجع أسعار الفائدة إلى مستويات غير مسبوقة.

كما أن فوائد الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة والتمويل الأخضر أكبر من أن تكون مجرد فرصة استثمارية جيدة، بل تسهم في دعم مسيرة تحول الدولة نحو المستقبل.

توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي لعام 2025

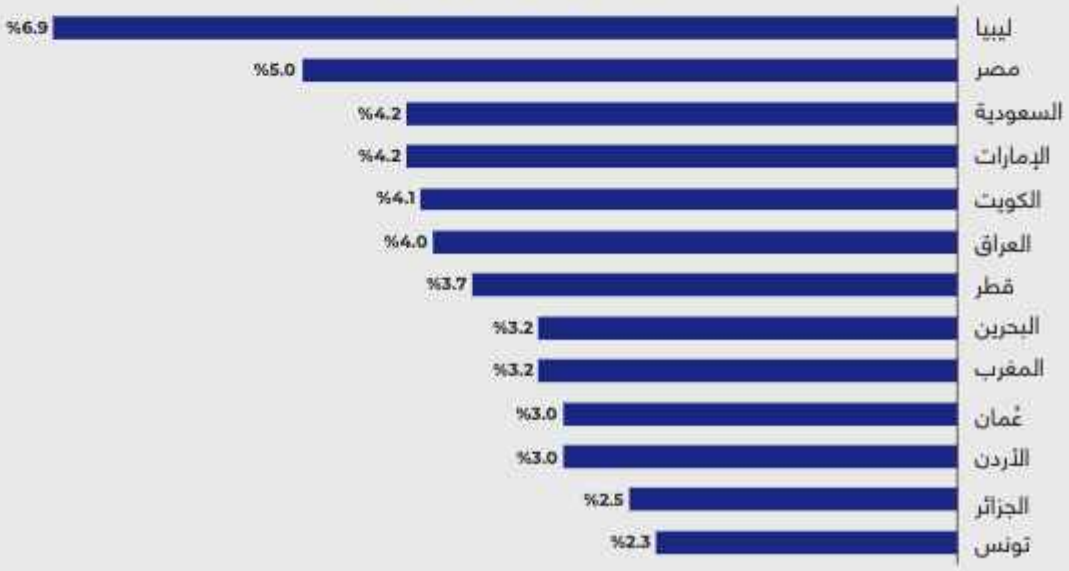

المصدر: تقرير آفاق الاقتصادي العالمي من صندوق النقد الدولي - أكتوبر 2023

أبرز الملاحظات